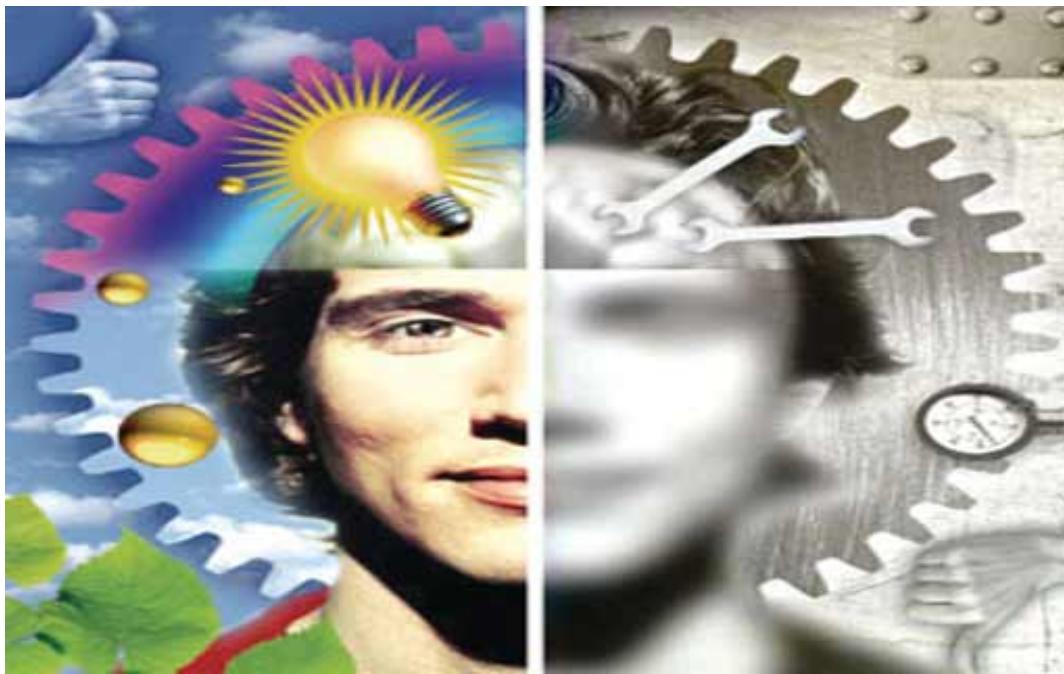


تحديث البنية الثقافية كمدخل للتنمية



٤

١- تحديث الثقافة كضرورة تنمية:

تتعدد المداخل التنموية بين مداخل اقتصادية وسياسية، واجتماعية وثقافية... وتعكس خبرة التنمية في العالم صوراً من التجربة لبعض هذه المداخل خاصةً المدخل الاقتصادي الذي يعتمد على فكرة أنّ التنمية تتحقق عبر النمو الاقتصادي المطرد، والمدخل السياسي الذي يعتمد على سيطرة حزب سياسي واحد يقوم بعمليات تعبئة سياسية للجماهير حول فكرة قومية أو اشتراكية أو شعبوية... ولقد انتشرت صور من هذه النماذج في التنمية عبر عدد كبير من المجتمعات العالم النامي فيما بعد الحرب العالمية الثانية... فبعد أن حصلت هذه الدول على استقلالها من القوى الاستعمارية بدأت في تطبيق نماذج لتحديث المجتمع وتنميته... وكانت النماذج الرأسمالية السائدة في دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، والنماذج الاشتراكية التي كانت سائدة في دول أوروبا الشرقية والصين... كانت هذه النماذج أنماطاً مثالية بدأت الدول الناشئة في تقليدها أو استئثارتها... أو تطوير نماذج مختلطة من هنا وهناك... أو تطوير نماذج تأخذ في اعتبارها الخصوصية المحلية للمجتمعات في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية...

واستمرت هذه التجارب التنموية في عقود الخمسينيات والستينيات والسبعينيات... على اختلاف عميقها الزمني واختلاف منظوراتها الأيديولوجية... رافعة شعارات التنمية والتحديث الاقتصادي والسياسي والثقافي... وقادت النّخب السياسية التي ورثت الاستعمار في المجتمعات النامية هذه التجارب التنموية... وتكونت هذه النّخب في معظم الحالات من عسكريين متحالفين مع فئات من الرأسماليين أو كبار ملاك الأرض أو التكنوقراط... وسيطر العسكريون على الحكم في أغلب الأحوال عن طريق انقلابات عسكرية في طوف الفوضي وعدم الاستقرار التي أعقبت انسحاب الاستعمار... أو عن طريق ادعّاءات بمكانة متميزة من خلال الدور الذي قاموا به في مكافحة الاستعمار... لقد عملت هذه النّخب على تأسيس دول قومية States-Nation جسدت الوعاء القانوني والدستوري لعمليات التحديث والتنمية... وتغطي الدول

القومية التي تأسست عبر عمليات التحديد هذه مساحة كبيرة من خريطة العالم في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وتقف الدول التي خاضت هذه التجارب الآن أمام تجاربها تتأملها وتراجع مظاهر فشلها ونجاحها. وتشير معظم التقويمات إلى أنّ مظاهر الفشل كانت أكبر بكثير من مظاهر النجاح، وأنّ الحلم بالتحديث والتنمية لم يتحقق في الواقع على النحو الذي كان متوقعاً. ولكن الحلم لم يخبو تماماً، فقد بات الحلم يتجدد على نحو آخر بمراجعة ما تم إنجازه في الماضي وحساب المكاسب والخسائر، والبحث عن أساليب جديدة ونماذج جديدة تضاف إلى نماذج النمو الاقتصادي أو تراجعه على نحو أو آخر. ولقد أنجزت بعض الدول عمليات التأمّل والمراجعة بسرعة أكبر، واستطاعت عبر فترة قصيرة من الزمن أن ترتاد آفاقاً جديدة في معمار التنمية (أفقر في هذا السياق في الدول التي أطلق عليها النمور الآسيوية مثل ماليزيا وكوريا الجنوبيّة وسنغافورة وإلى حد ما أندونيسيا والفلبين).

وعند مفترق الطرق هذه برزت الثقاقة كضرورة تنمية. وبرز المدخل الثقاقي في مكان الصدارة، عبر تأكيدات من المنظمات الدوليّة وعلى رأسها منظمة اليونسكو التي دافعت منذ صدور وثيقتها عن "التنوع الثقافي العالمي" سنة 1997م عن قضية عدم جواز الطلاق بين الثقافة والتنمية. فالتنمية لا تتأسس عبر إنشاء المصانع والسدود والمنازل وإنما في إنتاج الطعام فحسب. فكلّ هذه منجزات ضرورية، والنمو الاقتصادي المترتب على إنتاجها ضروري هو الآخر، ولكن أشد ضرورة من ذلك الثقاقة التي من خلالها يتوفّر للمواطنين وجود روحي وأخلاقي وعلقي ووجوداني متميّز. ومن هنا ظهرت الحاجة ماسة إلى تعريفات جديدة للتنمية الشاملة، تأسس على فهم للتنمية يستهدف تغيير عالم الإنسان ووجوده، وإزالة العقبات التي تعرّض نهوض هذا الوجود وقيامه في وجه التحالف.

٢- تحديد البنية الثقافية... مفهوم جديد للتنمية:

ولما كانت هناك حاجة ماسة إلى تعريفات جديدة للتنمية، برزت الثقافة التي أهلت لعقود مصطلح الباحثون والقائمون على شؤون التنمية في العالم بطرحون مداخل جديدة للتنمية كان المدخل الثقافي هو أكثرها بروزاً، وكان المدخل الثاني مدخل التنمية المستدامة (الذي تقاطع مع مدخل التنمية البشرية) وهو لا ينكر أهمية الثقافة كعنصر فاعل في التنمية.

ويسعى المدخل الثقافي للتنمية نحو تحقيق التكامل في عمليات التنمية عبر تحديد البنية الفكريّة، وتخليصها من براثن الخرافنة والتقولب والتطرّف، وتحقيق الأُطر الثقافية الجامدة، واستبدال أساليب التفاعل والقيم السلبية، بأساليب التفاعل والقيم الإيجابية، وحشد الدافعية والهمة نحو تحقيق أهداف عامّة، ونحو صعود جمعيّة. يوفر لعملية تحديد البنية الثقافية الظروف التي تساعد الجماعات والمجتمعات على أن تكون قادرة على أن تنظر في ثقافاتها، وأن تعيد اكتشاف هذه الثقافة وأن تذلل ما فيها من عقبات أمام عملية التنمية بنفس القدر الذي تستغل إمكانات هذه الثقافة لتحقيق الاندفاع إلى الأمام بقوّة والعمل على تنمية الإنسان (أداة التنمية وهدفها الأول)، بحيث يمتلك من القدرات ما يجعله قادراً على تغيير محیطه الاجتماعي وظروفه الاقتصادية نحو الأفضل.

ولم تشغل قضية الاهتمام بالثقافة كمدخل للتنمية الشاملة الدول والحكومات، ولكنّها طرحت على المستوى العالمي بقوّة من خلال سلسلة من المؤتمرات الدوليّة التي بدأت بالمؤتمـر الدولي حول السياسات الثقافية والذي عقد بالمكسيك عام 1982م، وتحديد عقد عالمي للثقافة بدأ في عام 1988م وانتهي عام 1997م، والمؤتمـر العالمي للسياسات الثقافية من أجل التنمية والذي عقد في استوكهـلم عام 1998م بهدف لفت الانتباه إلى أهمية الثقافة كجزء متكامل من إستراتيجيات التنمية على المستوى الدولي والقومي، وأخيراً مؤتمـر جوها نسبرج عام 2002م والذي إن كان قد خصص جلّ اهتمامـه لمفهوم التنمية المستدامة، إلا أنه لفت الانتباه أيضاً إلى الدور الذي يمكن أن تلعبـه الثقافة من استدامة التنمية وتحقيق التوازن المنشود بين الإنسان والبيئة. ولعلّ العمل على إصدار التقرير الثقافي العالمي (Report Culture World) اليونسكو يكون قد أسهمـ في تأسيـس خطاب ثقاـفي عالمـي لأهمـية المدخل الثقـافي في التنمية. وقد صدرـ من هذا التقرير تقريرـان:

الأولى: عام 1998م بعنوان "الثقافة والإبداع والأسواق" واحتفل على تقارير فرعية حول الثقافة والنمو الاقتصادي، والعمليات السوسيوثقافية على المستوى الكوني، والإبداع والسياسات الثقافية، والرأي العام وأخلاقيات العولمة، هذا فضلاً عن تقديم إسهام في بناء مؤشرات ثقافية يمكن من خلالها قياس إسهام الثقة في تحسين الوجود الإنساني، وهي مؤشرات تدور حول الحرية، والتمييز، حقوق الأقليات، حرية التعبير اللغوي، حرية السفر، حرية العبادة، والتسامح الثقافي، والتعليم الثقافي، والمشاركة الثقافية، والجوانب الثقافية، والمعارض، والموسيقى، والفنون، والصناعات الثقافية، وحقوق التأليف والنشر، والرقابة على الثقافة، والإتفاق العام والخاص على الثقافة وغير ذلك من المؤشرات.

وأمّا الثاني، فقد صدر عام 2000م وحمل عنوان "التنوع الثقافي والصراع والتعددية" وضم تقارير فرعية حول العدالة الثقافية، والتنوع الثقافي، والثقافة والفقر، والعلاقة بين التعددية الثقافية والمواطنة في ظروف التحولات العالمية والهجرة الدولية، وإستراتيجيات التعامل مع الإرث الثقافي في زمن العولمة، وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وتغير النظرة إلى مفهومات التسامح والتنوع والسعادة، هذا بجانب إحصاءات المؤشرات الثقافية المختلفة والدلالة على مستوى التنمية الثقافية المتحققة. وطرح هذا التقرير فكرة مهمّة حول مفهوم الدولة التي تستثمر في المجال الاجتماعي والثقافي بدليلاً عن مفهوم الدولة التي تطبق أساليب للرقابة والضبط وترك الثقافة لاعتبارات السوق. فالاستثمار في المجال الاجتماعي والثقافي يعود بفوائد جمة على التنمية على المستوى البعيد وذلك لأنّه يتوجه إلى بناء البشر، وتنمية قدراتهم على المبادأة والنقد، وإكسابهم القدرات التي تمكّنهم من "قيام حقيقي". فإذا كنا نسلام بأنّ التنمية هي بناء قدرات البشر، بحيث يكونوا قادرين على أن يصنعوا حياتهم بأنفسهم، وأن يختاروا دون قيود، وأن يبنوا المجتمع الذي يحقق لهم أعلى درجة من العيش الحر الكريم، إذا كانت هذه هي التنمية، فإنّها لا تتحقق إلا بتغيير وتحديث الأبنية الثقافية التي يتحدد في ضوئها السلوك البشري.

ولعلّ هذا يدفعنا إلى توليد قناعة بأنّ مدخل تحديد البنية الثقافية الشاملة هو مدخل ضروري في ظروف التحول الهائلة في عصر المعلومات والعلوم. ولكن ماذا عساه أن يكون هذا المدخل، وما تعريفه وما هي ضمانات أو شروط تحقيقه؟ هذان السؤالان هما من ولابد من التصدي للإجابة عليهما قبل الدخول في تفاصيل أكبر حول سياسات التنمية الثقافية.

لا شك في أنّ نقطة البدء في التعرّف على المدخل الثقافي للتنمية تبدأ من تعريف الثقافة ذاتها. فالثقافة في الفهم العام هي جماع ما يمتلكه الشعب من العادات والتقاليد والفنون وأساليب حياة ورموز ومنتجاته مادّية. إنّها بلغة أخرى الوجه الآخر للعلاقات الاجتماعية، فهذه العلاقات هي التي تشكّل صلب نُظم الحياة كالنظام الاقتصادي والسياسي والأسرية والمهنية ونظم التنشئة والتعليم، وكلّ هذه العلاقات تتواجد في إطار منظومة أخرى من القيم والمعايير والعادات والتقاليد التي تحدد للفاعلين أساليب وأنماطًا معينة لأفعالهم ومنتجاتهم المادّية والرمزية.

وأياً كانت التجسيدات الخارجية للثقافة، فإنّها في التحليل الأخير مخطوطات عقلية أو تجريديات عقلية، تنطبع في عقول الأفراد، وفي عقل الجماعة، وتنتافل عبر الزمن ليتشكل لهذه الجماعة هوية خاصة بها وصبغة تميّزها عن غيرها من الجماعات، هذا مع التسليم بطبيعة الحال بوجود عموميات ثقافية تشتهر فيها الشعوب جميعاً. ويبقى هذا التصور بمثابة فهم عام شامل لكلمة ثقافة. فتلك الكلمة تُفهم أحياناً بمعنى خاص جداً ينصرف إلى الأفكار الفلسفية والمنتجات الثقافية ذات الطابع الفني كفنون الشعر والمسرح والموسيقى والفنون التشكيلية.

والتنمية هي عملية تحويل للوجود الاجتماعي للأفراد عن طريق تملكهم لقدرات العيش الكريم (بأبعاد الاقتصادية والعلمية والصحّية) والمعرفة والحرية والمبادرة والمشاركة في القرارات المصيرية المتعلقة بحياتهم. وتكشف هذه القدرات عن أنّ الوجود الاجتماعي للإنسان يتأسس على أبعاد مختلفة لا تتدرج على نحو متصل حسب أهميتها أو موقعها النسبي في منظومة الحياة، ولكنّها تتوازي ويكتسب كلّ عنصر منها أهميته من أهمية الآخر. والناظر إلى القدرات التي يجب أن يمتلكها الفرد والمجتمع لكي يتحول إلى مجتمع قطع شوطاً على طريق التنمية يكتشف للوهلة الأولى أنّها جميعاً تتصل بالثقافة. فالثقافة ليست قدرة تنضاف إلى هذه القدرات، وإنّما هي الوعاء الذي يحوّي كلّ

هذه القدرات ويسعدّها في الحياة العملية. فلا يمكن للفرد أن يكتسب قدرة من هذه القدرات دون أن يطويّر أساليبه السلوكية وأفكاره ومعتقداته وتموّر راته فيما يتصل بهذه القدرة. وإذا ما ظلت هذه الأفكار والتصوّرات والمعتقدات جامدة تميل إلى التقليد دون الانطلاق، وتتجوّس شكاً في كلّ شيء دون ثقة واطمئنان، وتتمرّك حول ذات واقعية أو متعالية دون أن تطويّر قدرة على النقد والمبادرة والبحث عن آفاق جديدة باستمرار. نقول إنّ ثقافة الفرد إذا ما ظلت كذلك دون تغيير فلن يكون قادرًا على اكتساب أي قدرة، وسوف لا يكون قادرًا على تحويل وجوده الاجتماعي.

وعند هذا الحد نستطيع أن نعرف المدخل الثقافي للتنمية بأزنه جهد تنموي يتصل برسم الإستراتيجية وتحديد السياسيات المتصلة بتحسين أو تحويل أو قل تحدّث الوسط الثقافي الذي يتحرّك في داخله الفاعلون الأفراد والجماعات جنباً إلى جنب مع رفع مستوى معيشتهم وقدرتهم على المشاركة. ويقصد بالوسط الثقافي هنا مجموعة الأفكار والمعتقدات والتصوّرات والعادات والرموز التي تحكم في سلوك الفاعل الاجتماعي، ومنظومة القيم التي توجّه اختياراته، وأساليب السلوك، وأنماط التفاعل التي تحرّكها هذه الاختيارات، ونمط الوعي الاجتماعي الذي يصاحب هذه الاختيارات.

ويقوم مدخل تحدّث البنية الثقافية بهذا المعنى على عدد من الاعتبارات:

(1) إنّ تغيير نمط المستوى المعيشي (المرتبط بتحقيق النمو) ورفع مستوى المشاركة (المرتبط بالتحديث السياسي) لا يؤتي ثماره بمعزل عن تغيير الوسط الثقافي للأفراد. وهذا الوسط هو الذي يحدد للأفراد أهدافهم وطموحاتهم، ومن ثم فإنّ اكتساب القدرات الاقتصادية والاجتماعية لا يتم إلا عبر توجّهات تأتي من الوسط الثقافي.

(2) إنّ هذا الفهم للبعد الثقافي للتنمية ليس فهماً اختزاليًا يقدم بديلاً لمدخل النمو الاقتصادي ولدخل المشاركة الاجتماعية والسياسية. ولكنّه في مقابل ذلك يفترض تساوقاً في عملية التغيير الاجتماعي بين الجوانب الاقتصادية، والجوانب الاجتماعية السياسية، والجوانب الثقافية.

(3) وفي ضوء ذلك فإنّ المدخل الثقافي يقوم على مسلمة أساسية مفادها أنّ تغيير الثقافة يعد مطلباً أساسياً لتغيير الوجود الاجتماعي. وهذا الوجود هو في جوهره وجود ثقافي وليس مجرد وجود اقتصادي.

(4) وقد يدفع البعض في وجه هذا الاعتبار الأخير دفعاً قد يستقوّنه من أيديولوجيات معينة يقول بأنّ تغيير الوجود الاقتصادي يستتبعه بالضرورة تغيير للوجود الثقافي، وفقاً للمقوله الشهيرة التي تذهب إلى أنّ الوجود الاجتماعي الاقتصادي هو الذي يحدد الوعي (الثقافي) وليس العكس. ولكن التجارب أكدت عكس هذا، فلم يؤدّ التحسن الاقتصادي الذي طرأ على أوضاع بعض الفئات الاجتماعية في مصر مثلاً إلى تحسّن أوضاع المرأة، أو إلى التحرّك نحو مزيد من الإنتاجية، أو التخلّي عن المعتقدات البالية. ومن هنا تأتي أهمية طرح القضية على نحو آخر، بالتركيز على أهمية تغيير الوجود الثقافي جنباً إلى جنب مع تغيير الوجود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

(5) إنّ العمل في المجال الثقافي بغرض تغيير الوسط الثقافي للأفراد والجماعات يؤدي بالضرورة إلى إكساب القدرة على تحسين الوجود الاجتماعية والمشاركة الاجتماعية والسياسية. وقد استخدمنا هنا عبارة القدرة على تحسين الوجود، ولم نستخدم عبارة تحسين الوجود. ذلك لأنّنا لا ندعّي أن تحسين الوجود الثقافي يؤدي بالضرورة إلى تحسين الوجود الاقتصادي (فالسماء لا تمطر ذهباً ولا فضة). ولكنّه يفتح الأفق أمام الإنسان لتحسين وجوده أي يكسبه الدافعية والرغبة الملحة في تحسين هذا الوجود.

(6) ولا ينطلق المدخل الثقافي من مقوله إنّ ثقافة الشعب متخلّفة على إطلاقها، وأنّها لا بدّ أن تتغيّر تغيراً جذرياً. لا يستطيع أحد ذو معرفة أن يفترض ذلك. فالثقافة هي حضور تاريخي، وهي طاقة وجودية لا يمكن نعتها بنعوت التخلف أو السمو أو الرقي أو غير ذلك من نعوت. ولكن في مقابل

ذلك يسلام مدخل تحديه البنية الثقافية بأنّ الثقافة يجب أن تتحول إلى قوّة دافعة للتغيير والانطلاق، و يجب أن تدفع حاملها باستمرار نحو آفاق أفضل من الوجود. ومن ثم فإذا دفعته هذه الثقافة إلى الارتكاس أو النكوص أو الردة إلى الخلف، فإنّ معنى ذلك أنّ عملاً تنموياً يجب أن يبذل على المستوى الثقافي لتحويل الثقافة إلى طاقة خلق وإبداع، وإلى طاقة وجودية لتحسين وجود الإنسان لا للارتکاس (Reflexology) به إلى ماجاهل الماضي.

وإذا ما اتجهنا إلى الإجابة على السؤال الخام بمتطلبات تحقيق التنمية بواسطة مدخل ثقافي، فإنّنا يمكن أن نشير إلى المتطلبات التالية:

(1) رغم أنّ هناك خطاباً قوياً حول انحسار دور الدولة أمام زحف التكيفات الهيكلية وتحرير السوق والاقتصاد، إلا أنّ دور الدولة يعد متطلباً جوهرياً في تطوير مفهومات وإستراتيجيات التغيير في الوسط الثقافي وتكيفه ليتواكب مع التغيرات الحادثة وليتحول إلى طاقة خلاقة ومبدعة. وفي اعتقادي أنّ أحد المطالب الأساسية المرتبطة بخطاب تحرير التجارة والاقتصاد والدعوة إلى ربط التنمية بهدف تحقيق النمو الاقتصادي، أقول إنّ أحد مطالب هذا الخطاب أزّها تعتبر أنّ الثقافة والاجتماعي معطى يجب أن يتغير من تلقاء ذاته، وأن يتكيّف من ذلك تقديم الدعم لغير القادرين. نعم، هذا مفيد بمراعاة الجوانب الاجتماعية في التنمية يكون معنى ذلك تحرر استهلاكي ترفيهي (لدى فئات معينة) أو في اتجاه الانفتاح والتحرر في حين تتطرق الدولة إلى بحث نجد أنّ الجوانب الاقتصادية تتغير في اتجاه الانفتاح والتحرر في حين تتطرق الثقافة في اتجاه الانغلاق والجمود (لدى فئات معينة) أو في اتجاه تحرر استهلاكي ترفيهي (لدى فئات أخرى) أو في اتجاه انسحاب وانكفاء على الذات وهموم الحياة (لدى فئات ثالثة). في هذا الطرف يحق للدولة أن تضطلع بدور رئيسي في إعادة صياغة المفهومات الثقافية عبر مخططات عامة لنهاية شاملة.

(2) ولا يقتصر دور الدولة على وضع المخططات العامة، أو تأسيس خطاب للتنمية الثقافية، بل يمتد دورها إلى رسم السياسات الثقافية في مختلف حقول الحياة. وتتجّه هذه السياسات نحو العمل الثقافي في اتجاهين:

الأول: يرتبط بالتعريف العام للثقافة بوصفها أسلوب حياة للأفراد. إنّ السياسات الثقافية هنا يجب أن تتجّه نحو اكتشاف الوجود الثقافي للأفراد، ونحو مساعدتهم على فهمه، وتجاوز ما كان يلجم حركتهم، وتطويره والاستفادة منه كطاقة تنمية إذا كان يتوجّه صوب التقدم والرقي. إنّ الهدف الأساسي للسياسات الثقافية هنا هو أنّ تنفصل عن الوسط الثقافي للناس كلّ ما يفله أو يلجمه، وكلّ ما يبطئ حركة المجتمع نحو الاندفاع بقوّة إلى اللحاق برُك الحياة المعاصرة.

الثاني: يرتبط بالتعريف الخاص للثقافة بوصفها أفكاراً فلسفية ومنتجات فنية إبداعية. إنّ السياسات الثقافية يجب أن تتجّه هنا نحو تحقيق غايتها.

أ- الإعلاء من شأن الثقافة والمعرفة، وتكريم الفكر والمفكرين، وإعلاء النظرية إلى الأفكار وأصحابها، وتأسيس كلّ ما في المجتمع والدولة (صَفْرٌ أو كَبُرٌ) على فكر (ليته يكون فكراً لا يزدرى الفلسفة والعلوم الاجتماعية).

ب- استغلال الطاقات الإبداعية في مجالات الفنون المختلفة وتوجيهها لإحداث التغير الثقافي المطلوب.

(3) وإذا كان للدولة كلّ هذا الدور فشريكها الأساسي في هذا هو المجتمع المدني. فالتدخل الثقافي للتنمية يجب أن يقوم على شراكة بين الدولة وبين المنظمات التي يمؤسسها الأفراد بإرادتهم الخاصة التي تشكّل الحياة المدنية للناس.

(٤) ومن المتطلبات الجوهرية للمدخل الثقافي للتنمية الشاملة التعويل على أهمية الخطاب التعليمي، والخطاب الديني، والخطاب الإعلامي في عملية التنمية الثقافية. لسنا هنا في موقف يدعو إلى مجرد أن تسمم هذه الخطابات في عملية التنمية. ولكننا نفترض أن هذه الخطابات هي جزء من الإرث الثقافي، وهي نفسها تحتاج إلى أن تتغير وتطوّر لتواكب الاستراتيجية العامة للتغيير الثقافي. إن هذه الخطابات هي الأكثر تأثيراً على حياة الأفراد والجماعات، ومن ثم فإنها لا يجب أن تشق بموروثات ثقافية جامدة، أو أن تدفع صرامة أو ضمناً إلى الجمود والتخلّف، بل يجب أن تطوّر من نفسها باستمرار، وأن تفتح للأفراد آفاقاً للرؤية.

٣- حقول تحديد البنية الثقافية:

كما أكدنا من قبل فإن الثقافة هي الوعاء الذي يحوي كل علاقات المجتمع. ومن ثم فلا يمكن إحداث تنمية ثقافية بشكل مستقل عن الحياة الاجتماعية في مجتمعها. فليس هناك من مكان أو زمان تجتمع فيه الثقافة لكي نضع أيدينا عليها ونحاول تبنيتها. فالتنمية الثقافية لابد وأن تسود كل حقول الحياة. ونقدم فيما يلي فكرة مختصرة عن هذه الحقول مع إشارة خاصة إلى أوضاع المرأة.

أ- الحقل الاقتصادي: يتأسس الحقل الاقتصادي على قيم ومعايير ثقافية ترتبط بالإنتاج (العمل) وبالاستهلاك والإدخار أو ترتبط بقيم وأساليب حياة أحد الفاعلين الأساسية داخل هذا الحقل ك الرجال والأعمال مثلاً. ولا يمكن تأسيس حقل اقتصادي قادر على تحقيق نمو اقتصادي حقيقي عبر إنتاج قيم معاقة حقيقية إلا من خلال تغيير ثقافة الفاعلين داخل هذا الحقل، كثقافة رجال الأعمال، وثقافة المدخررين، وثقافة الاستهلاك. وكثيراً ما يفرز هذا الحقل صوراً من التمييز ضد فئات معينة كالمرأة التي يحررها من مزاولة مهن بعينها، ويحجب عنها مهارات معينة فتكون النتيجة توزيع المهارات بشكل غير عادل، فتتردى المرأة مهارياً في مقابل نمو وتعدد مهارات الرجل. ويخسر المجتمع بذلك طاقة كبيرة. كما أن قادة هذا الحقل إذا لم يؤمنوا بمبادئ العدالة والإنجاز والمسؤولية الاجتماعية فلن يكونوا قادرين على إنتاج قيم معاقة حقيقة، ولن يكونوا قادرين على المسيرة الاقتصادية نحو آفاق التقدم والنمو.

ب- الحقل السياسي: وإذا كان الحقل السياسي يتّجه إلى بث قيم الديمقراطية والمشاركة والمواطنة والثقة، فإن هذه القيم لا يمكن أن يصنعها إلا ديموقراطيون حقيقيون. يلاحظ المرء أنه رغم التعدد الحزبي، ورغم الدعوة الحالمة من قبل القيادة السياسية بتطبيق مبادئ الديموقратية إلا أن الممارسات اليومية للديموقратية تعكس ثقافة قديمة ربما تكون موروثة من نظام الحزب الواحد ما تزال تطلّ برأسها فتصبح الديموقратية جبراً على ورق، أو كلاماً مرسلاً ما يليه أن يمحى عندما تشرق الشمس. ولذلك فإن المدخل الثقافي للتنمية يدعوه إلى فكرة مؤداها أن لا ديموقратية دون ثقافة ديموقратية تنتشر في البيت والمدرسة والجامعة ومؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة.

ج- الحقل التعليمي: ويحدد الحقل التعليمي عنوان الحداثة بحقّ فهو الحقل الذي يتلقى فيه الطفل والشاب العلوم الحديثة والمهارات الحديثة. ولكن قد يطوّر المجتمع ثقافة تعليم مضادة لما يصبو هذا الحقل إلى تحقيقه. فإذا ما تأمّلنا الهدف من التعليم لدى الأسرة المصرية نجد أنه يرتبط بتحصيل الدرجات والحمل على شهادة بأي وسيلة، حتى وإن كانت من خلال تشجيع صور من الانحراف كالدورس الخصوصية والغش. إن منظومة التعليم لها هدف أبعد من ذلك بكثير، وهو إنتاج المواطنين الصالحين. فالتعليم هو المنظومة التي يصنع فيها الالتزام الأخلاقي والاختلاف الثقافي. فالتعلّم ليس أداة للتلقين والحفظ والحمل على شهادات لا معنى لها، ولكن هناك في المدارس والجامعات تُمنع عقول البشر، القادرين على تأكيد قيم المواطنة والمشاركة والثقة والتنافسية المؤسسة على الإنجاز والشفافية والنزاهة، والقادرين وفي نفس الوقت على أن يكونوا مختلفين، وأن يرتفعوا بأنفسهم عن كل المثالب الكابحة للتطور مثل التفكير الخرافى، واتحاد التعليم مصدرًا للسلطة والزهو، والتشبيك الشللي، والسعى نحو استخدام ثمرات التعليم في الحصول على مكاسب فردية محببة دون توحّد يذكر مع أهداف الأمة.

د- الحقل الصحي: ويحدد هذا الحقل نموذجاً على وجود ثقافة صحية تحتاج إلى تغيير، خاصّة فيما يتصل بأنماط الغذاء، ومفاهيم الصحة والمرض، وأنماط المعتقدات الشعبية التي تربط بين الصحة وصور من الخرافة كالسحر والحسد وغيرهما. وتفتّح هذه الثقافة الصحية الجامدة حجر عثرة أمام التكوين الجسدي والإنساني السليم. إن مدخل تحدي البنية الثقافية يفترض أن التنمية تحتاج إلى استثمار في مجال بناء الجسم البشري للذكور والإإناث على حد سواء. وإذا كانت الثقافة هي وعاء المعرفة والمعلومات، فإن بناء مجتمع المعرفة لا يتحقق إلا ببناء الأجياد أيضاً التي هي وعاء الطاقة المنتجة والعاملة للمعرفة. فسكنان المجتمع لا يقدرون بأعدادهم وإنّما بنوعية حياً تهم ونوعية عقولهم. إن تحدي البنية الثقافية يحوّل المجتمع من مستوى الطاقة الجسدية، إلى مستوى السيطرة العقلية وبذلك يتحول أفراد المجتمع من أجساد تبحث عن الطعام تداععاً وعُنفاً وامتعاضاً، إلى أفراد فاعلين ومتفاعلين يتکافون سوياً من أجل بناء مجتمع واحد.

هـ- الحقل المدني: وأخيراً نشير إلى الحقل المدني الذي يتكون من شبكة العلاقات التي يقيّمها الأفراد في حياتهم اليومية وما يقيّمونه من منظمات طوعية. إن هذا الحقل هو الذي يمثل الحقل العائقي الذي يتّجسّد فيه علاقة المواطن بالمواطن الآخر. ويعود هذا الحقل أهم الحقوق جمِيعاً، وفيه تُبني علاقات المواطن، وفيه تتأسّس ثقافتها، كما تتأسّس فيه ثقافة الدعم والمساندة الاجتماعية والسياسية. وتشير الدراسات، كما تشير الملاحظات العابرة أيضاً، إلى أن ثقافة المواطن في طرفي الراهن قد تنتج صوراً مضادة لما نصبووا إليه من تقدّم وحداثة، مثل نفي الآخر، وتسبيح الحدود بينطبقات، وتكون أنماط جاماًدة عن فنّات اجتماعية كالفقراء والمرأة وأصحاب الديانات الأخرى. ويفترض مدخل تحدي البنية الثقافية أن تكون عملية تطوير الثقافة المدنية جزءاً لا يتجزأ من حركة تغيير المجتمع وذلك لتأسيس علاقات مواطنة تقوم على فهم الحقوق والواجبات، وتفاعل اجتماعي يقوم على أساس من المساواة والاحترام، وكذلك تأسّيس ثقافة للدعم والمساندة تبتعد بالأفراد عن اللامبالاة والانسحاب، وتدفعهم إلى مزيد من الثقة والهمة والإقدام.